الثاني نظر لان استعماله للتاكيد استعمال في غير موضوع له لاتصال شرط المجاز
العلاقة بين الموضوع وما استعمل فيه ولا علاقة لانا نقول العلاقة بين تاكيد
المعنى وتاسيسه جلية وقد بالغ الجرجاني عبد القاهر في الرد على من سمى هذا مجازا
وقال السكاكي راى ان يقال هو شبيه بالمجاز وملحق به لاشتراكهما في التعدي عن
الاصل ثم له على كلمة دخل فيه الاسم والحرف والفعل بغير حكم اعرابها اي نقل عن
الاعراب الذي كان لها قبل الحذف والزيادة بحذف لفظ حرفا كان او فعلا او اسما
او زيادة لفظ كذلك لان الفعل قد يزاد كما يزاد كان واعلم ان عبارة المصنف
تقتضي ان المجاز في مجاز الزيادة هو الكلمة التي تغير بزيادة غيرها اعرابها وليس
كما قال بل المجاز هو نفس الكلمة الزائدة فالحرف كقوله تعالى وجاء ربك الاصل
وجاء امر ربك فكان اعراب رب الجر فتغير بالحذف وصار الرفع لانه اعطي اعراب
المضاف المحذوف وكقوله تعالى واسال القرية اي اهلها على احد الاقوال المتقدمة
في باب الايجاز ويرد على المصنف انه ليس من شرط مجاز الحذف ان يتغير الاعراب
فقد يحذف المضاف ويبقى المضاف اليه على جره كما هو احدى اللغتين ويكون من مجاز
الحذف ومنه قراءة بعضهم والله يريد الاخرة بالجر والزيادة كقوله تعالى فان امنوا بمثل
ما امنتم به فان الامام فخر الدين اختار ان مثل زائدة وهي احد القولين والمشهور
تمثيلهم بقوله تعالى ليس كمثله شيء اي ليس مثله فالكاف وكان لفظ مثله منصوبا فتغير حكم
اعرابه وصار جرا قلت وقد ذكر الوالد رحمه الله في تفسيره كلاما حسنا في هذه
الاية انا اذكره بنصه لما فيه من الفوايد كثر كلام الناس في الجمع بين الكاف ومثل
واحد منهما يكفي في هذا المعنى وتحصلت من ذلك خمسة اجوبة اذكرها بعد تقرير
الاشكال وهو ان الجمع بينهما يوهم بظاهره ان للمنفي مثل المثل لان النفي انما
يتسلط على الخبر والكاف بمعنى مثل وهي خبر ليس وقد دخلت على مثله فيكون
المنفي مثل مثله وهو باطل من وجهين احدهما ان مقصود الاية نفي مثل نفسه
لا نفي مثل مثله والاخر ان نفي مثل المثل يقتضي اثبات المثل تعالى الله عن ذلك
فان قول احد الاجوبة ان الكاف زائدة كقول رؤبة لواحق الاقراب فيها كالمقق
المقق الطول ولا يقال فيها كالطول انما يقال فيها طول الثاني انها للتاكيد وهو

قريب

وقريب من الاول الا انهم شرحوه بمعنى زايد وهو ان الكاف للتشبيه ومثل
للتشبيه فاذا اردت المبالغة جمعت بينهما فقلت زيد كمثل عمرو ومنه قول اوس بن حجر
وقتلى كمثل جذوع النخيل وقول الاخر ما ان كمثلهم في الناس من احد واذا كان
الكاف مؤكدة للتشبيه في الاثبات انسحب عليها هذا الحكم في النفي وقصد بها تاكيد
نفي التشبيه لا نفي المشبه المؤكد واشد شبها وصاليات ككما يؤثفين فادخل
الكاف على الكاف الثالث زيادة مثل قولك وانشدوا على مثل لا يقبل من مثلكا
الرابع وهو قريب من الثالث وينبغي تنزيل الثالث عليه ان لفظ مثل يكنى بها
عن الشخص نفسه اذا قصدوا المبالغة قالوا مثلك لا يبخل لانهم اذا نفوا عن مسد
مسده وعمرو هو على اخص صفاته فقد نفوه عنه ونظيره قولك للعربي العرب
لا تخفر الذمم فيكون ابلغ من قولك انت لا تخفر ذلك ان ترد الاربعة الى وجهي
التاكيد والكناية الخامس لبعض المتكلمين ان نفي المثل له طريقان نفيه ونفي مثله
لان من لازم المثل ان له مثلا ونفي اللازم يدل على نفي الملزوم فتحمل الاية
على نفي المثل بهذا الطريق من غير زيادة ولا مجاز وهذا معنى صحيح غير ان
العربي الطبع يمجه من غير تامل ويصان القران العزيز والكلام الفصيح عنه
فان قلت كيف تحكم بصحته وقد اورد بعض المتكلمين عليه انه يلزم منه نفي الذات
قلت بناه على ظاهر الكلام ان المنفي مثله المثل ولم يتامل تمام المعنى وهو ان
المعنى مثل المثل عن شيء فان شيء في الاية اسم ليس والكاف خبرها والمدلول نفي
الخبر عن الاسم والذات يصح ان ينفى عنها انها مثل لمثلها لانه لا مثل لها
ولا يكون هنا غير هذه الطريق اعني اذا نفينا عنها انها مثل مثلها انتفى مثلها
ولا يكون ثبوت المثل ونفي مماثلها لان ضرورة العقل تشهد بمماثلة كل من المثلين
للاخر انتهى قال المصنف في الايضاح فان كان الحذف والزيادة لا
توجب تغيير الاعراب كقوله تعالى او كصيب من السما اذ اصله كمثل ذوي صيب
لدلالة ما قبله عليه وكذلك قوله تعالى فبما رحمة من الله لنت لهم وقوله تعالى لئلا يعلم
اهل الكتاب فلا توصف الكلمة بالمجاز قلت اذا كان المعنى بالمجاز تغيير الكلام عما
كان عليه بنقص او زيادة فاي فرق بين تغيير حكم الاعراب وبقايه ثم لا نسلم

Copyright © King Saud University